بـــــــسم الله الرحمن الرحيم

السادة الرؤساء،

أصحاب المعالي والسعادة،

السيّدات والسادة الحضور،

أود في مستهل مداخلتي أن أتقدم لكم ، باسم وفد الجزائر، بالتهنئة لترأسكم لأشغال الطبعة الثالثة لمؤتمر الأمم المتحدة للمحيطات، الرامي لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة، والذي يأتي تنظيمه في توقيت دقيق يتطلب منا جميعا تعزيز التعاون الدولي من أجل حماية بحارنا ومحيطاتنا، بوصفها ركيزة أساسية للتوازن البيئي، ومحركا رئيسيا للتنمية المستدامة، تمشيا مع دعوة ميثاق المستقبل المعتمد سنة 2024 إلى الحفاظ على صحة البيئة واستدامة الموارد البحرية.

إن البيئة البحرية، بما تمثله من نظم إيكولوجية معقدة وغنية بالتنوع البيولوجي، تواجه اليوم تهديدات غير مسبوقة بفعل التغيرات المناخية، والتلوث، وفقدان التنوع البيولوجي، والصيد الجائر، والاستغلال المفرط للموارد، والنمو الحضري غير المنضبط على السواحل. هذه التحديات، وإن كانت عالمية بطبيعتها، فإنها لا تؤثر على جميع الدول بذات الطريقة، فالدول النامية والجزرية التي يعتمد نمط عيش سكانها بشكل أساسي على المحيط تتضرر بشكل أكبر و بما يفوق قدراتها الطبيعية والاقتصادية والتقنية على الصمود واستعادة العافية. مما يوجب علينا الالتزام بما جاء في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس، لاسيما مبدأ "المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة"، الذي يقر بأن مسؤولية حماية البيئة تقع على عاتق الجميع، مع الاعتراف بتفاوت القدرات الوطنية والاحتياجات التنموية لكل بلد.

السيدات والسادة،

إن الجزائر التي يمتد ساحلها على طول 148 2 كلم، تدرك جيدا أهمية البحار والمحيطات في تعزيز التبادل الاقتصادي والثقافي والإنساني بين شعوب العالم. ومن هذا المنطلق، قدمت بلادي 11 التزاما طوعيا خلال الطبعتين السابقتين لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمحيطات، وسعت جاهدة من أجل تنفيذها. كما لا تزال ساعية إلى إرساء قواعد نظام دولي يحقق العدل والإنصاف ويراعي مبادئ السيادة والاستدامة المتعلقة باستخدام موارد البحار والمحيطات، بما في ذلك حقوق الشعوب التي تقع تحت وطأة الاستعمار في استغلال ثرواتها الطبيعية بكامل السيادة والاستقلالية.

أما على الصعيد الوطني، وبقناعة راسخة أن الأمن البيئي جزء لا يتجزأ من الأمن القومي، وأن حماية البيئة البحرية ليست ترفا، بل هي مسؤولية سيادية وإنسانية وأخلاقية، سعت الأطراف الفاعلة الوطنية، خلال السنوات الأخيرة، الى إعادة بناء منظومتها البيئية على أسس متينة، ترتكز على مرجعية دستورية وتشريعية متقدمة، وسياسات قطاعية منسقة، وشراكات دولية فعالة.

وقد شكل دستور الجزائر لسنة 2020 محطة فارقة في تكريس الحق في بيئة سليمة، حيث نصت المادة 21 على أن "تسهر الدولة على حماية البيئة بأبعادها البرية و البحرية و الجوية، و اتخاذ كل التدابير الملائمة لمعاقبة الملوثين "، مما يرسخ الحوكمة البيئية كمبدأ دستوري يوجه السياسات العمومية.

وانطلاقا من هذه الأسس، حرصت الجزائر على إطلاق وتنفيذ عدد من البرامج والمشاريع الميدانية في مجال حماية البيئة البحرية، نوجزها فيما يلي:

أولا: تعزيز الإطار المؤسسي والوقائي

قامت الجزائر بإنشاء جهاز "تل بحر"، وهو الهيئة الوطنية المتخصصة في الوقاية من التلوث البحري ومكافحته، يضطلع هذا الجهاز بمهام المراقبة المستمرة لحركة السفن، والتدخل السريع في حال وقوع حوادث التلوث العرضي، وتطبيق البروتوكولات المنبثقة عن اتفاقية برشلونة، بما يعزز القدرة الوطنية على الاستجابة للحوادث الطارئة ويحمي النظام البيئي الساحلي.

ثانيا: الانخراط في التعاون الإقليمي من أجل محاربة التلوث البحري

تشارك الجزائر في عدة مبادرات إقليمية ودولية تهدف إلى مراقبة الإنبعاثات و كل أشكال التلوث من السفن، وتطوير أنظمة السلامة البحرية، من خلال التعاون مع هيئات الرقابة البحرية وتعزيز الامتثال البيئي وتخفيض أثر أنشطة النقل البحري على البيئة الساحلية والهوائية.

ثالثا: دعم القدرات الوطنية

تستفيد الجزائر من برامج الدعم التقني والتدريبي الموفرة من طرف الشركاء التنمويين لبناء القدرات الوطنية في مجال مكافحة التلوث البلاستيكي، والإدارة المتكاملة للموارد المائية، وتعزيز الاقتصاد الدائري في المدن الساحلية.

رابعا: حماية التنوع البيولوجي الساحلي

أطلقت الجزائر خطة وطنية لحماية البيئة والتنوع البيولوجي على مستوى الساحل الجزائري، ترتكز على تحديد ورصد النظم البيئية الهشة، وإحداث شبكات من المناطق البحرية المحمية، وتطوير آليات مراقبة الأنواع المهددة، بالتعاون مع مراكز البحث الوطني والشركاء الإقليميين.

خامسا: التنمية المستدامة للمجالات الساحلية

تبنت الجزائر خطة وطنية للتنمية الساحلية تهدف إلى تنظيم استعمال الأراضي الساحلية، ومنع التوسع العمراني العشوائي، وتشجيع الاستثمارات الصديقة للبيئة في القطاعات السياحية والصيد البحري، وذلك وفقا لمبادئ التخطيط المتكامل للمناطق الساحلية.

سادسا: مواجهة التغيرات المناخية

وفي مواجهة الآثار المتزايدة للتغيرات المناخية، خصوصا تآكل السواحل وارتفاع مستويات سطح البحر، تعمل الجزائر على وضع خطة وطنية للتكيف، تشمل إجراءات بنيوية لحماية البنى التحتية الساحلية، وإعادة تأهيل الكثبان الرملية والمناطق الرطبة، وإدماج الاعتبارات المناخية في التخطيط المحلي والجهوي.

السيدات والسادة،

ترى الجزائر أن نجاح العمل الجماعي في هذا المجال يمر عبر توفير الإرادة السياسية، و تعزيز التضامن الدولي، و إقامة شراكات قائمة على الإنصاف والشفافية ، تسهم في تمكين الدول النامية من أداء دورها الكامل في حماية المحيطات، وفقا لمسؤولياتها وقدراتها و ظروفها الخاصة.

وتؤكد الجزائر، في هذا السياق، على الحاجة الملحة إلى تعزيز القدرات الوطنية، و توفير التمويل الملائم، و نقل التكنولوجيا، خاصة لفائدة الدول النامية ذات القدرات المحدودة، وذلك في إطار شراكة منصفة وفعالة. كما تؤمن بأن بناء مستقبل بحري مستدام لا يمكن أن يتحقق دون تعزيز دور المعرفة العلمية، واعتماد حلول قائمة على التكنولوجيا، و تشجيع الابتكار.

وعلى هذا الأساس فإننا ندعو إلى دعم البحوث المتعلقة بالبحار والمحيطات، و توسيع نطاق المراقبة العلمية لها، و تيسير الوصول إلى البيانات، ولاسيما لفائدة البلدان النامية فضلا عن تعزيز نقل التكنولوجيا البحرية المتقدمة، وبناء القدرات البشرية، و إنشاء شراكات علمية عادلة بين الشمال و الجنوب، من شأنها أن تركز ركيزة أساسية لتحقيق الاستخدام المستدام للموارد البحرية، و معالجة آثار تغير المناخ، والدفع بالاقتصاد الأزرق.

ختاما، تؤكد الجزائر مجددا التزامها الراسخ بالمضي قدما في تعزيز حماية البيئة البحرية، والعمل يدا بيد مع كافة الشركاء الدوليين من أجل مستقبل بيئي مستدام، أكثر عدلا وتوازنا.

شكرا على كرم الإصغاء.